

القيم الدينية وثقافة العولمة

د. نظير محمد النظير

كلية الشريعة والأنظمة - جامعة الطائف

مُتَكَلِّمَةٌ

فلقد بدأ العالم منذ فترة يشهد دعاية واسعة لفكر غربي جديد هو (العولمة)؛ وقد بدأت رياح هذا الفكر تحتاح بلاد المسلمين حيث صار الكثير من المفكرين يستخدمون مصطلح (العولمة) بدعوي أنه المخرج من الواقع المظلم الذي تعيشه الأمة؛ ليخرجها من انحطاطها إلى مدارج النهضة، والحقيقة أن مفهوم (العولمة) ليس مجرد شعار اقتصادي رأسمالي فحسب، ولا هو وجه من وجوه الرأسمالية المتعددة الأوجه؛ لكنه تيارا فكريا جديدا روج له المروجون وصرت هذه الكلمة تجري على ألسنة الخاصة والعامة حتى احتدم حولها الجدل وكثر بشأنها النقاش.

فقد شغل هذا المفهوم الناس كثيراً سيما في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي فتناولتها أوساط عديدة بمزيد بحث وكثير عناية ما بين مؤيد لها داع إليها ومدافع عنها، وما بين رافض لها ناقم عليها ينظر إليها علي أنها عامل من عوامل الهدم في المجتمعات خصوصاً المجتمعات المسلمة، وقليل من نظر إليها نظرة موضوعية فلم يقبلها علي طول الخط ولم يرفضها كذلك علي طول الخط، وإنما قبل منها ما يستقيم وقيمنا وعقائدنا، ورغم نجاح هذا النظام في تشييد حضارة مادية مبهرة في أمريكا وأوروبا إلا أنها

فشلت في إقامة حضارة روحية أو حتى تطعيمها بالقيم الدينية والأخلاقية بل أدت هذه الحضارة المادية إلى مزيد ظلم وبطش فظهرت العنصرية وانتشر الفقر والفساد الديني والأخلاقي، ولذا رأيت أن أجمع في ذلك بحثاً يضم أهم ما نشر في شأن هذه المفهوم لنوضح معناه ونقف على مراميها سيما ما ينطوي عليه من الشبهات الزائفة والمخاطر التي تصيب عقول شبابنا بزلزلة الثقة لمفاهيمنا وعقائدنا خصوصاً وأن ظاهرة العولمة يعترئها كثير من الاحتمالات التي تثير القلق وتبعث على الشك والريبة ودليل ذلك أنها بمفاهيمها المتعددة ونظرتها المتباينة للعالم والدين والناس نظرة بعيدة عن القيم والأعراف فضلاً عن أخلاق العلم ومسلماته. ومن ثم عنونت له بهذا العنوان "القيم الدينية وثقافة العولمة".

مفهوم القيم في اللغة:

وردت لفظة قيمة في المصادر والمعاجم اللغوية؛ بمعنى كالاتقامة والاعتدال والاستواء، والقوام والصلاح، والتمن، والقدر فقيمة الشيء قدره، وقيمة المتاع ثمنه⁽¹⁾.

و"القيمة واحدة وجمعها القيم، وقوم الشيء تقويماً، فهو قوم أي مستقيم، والقوام بالفتح: العدل، وقوام الأمر بالكسر، نظامه وعماده⁽²⁾.

كما جاء "أن القيم مصدر بمعنى الاستقامة"⁽³⁾ استناداً لقوله تعالى: (قل إني هادي ربي إلي صراط مستقيم دينا قيماً)⁽⁴⁾. وإذا رجعنا إلي الاشتقاق اللغوي لهذا الاسم-القيم- وجدنا أصله الأغري يقي يدل على معنى "ما هو" "جدير بالثقة" وهذا يعني أن الأكسيولوجيا علم يبحث فيما هو غني، بتقدير قيمته، وتكون الفلسفة المتصلة به فلسفة قيم أو نظرية قيم⁽⁵⁾.



أما في اللغات الغربية تشتق كلمة "القيمة" Valuer من الفعل اللاتيني "Valeo" ومعناها في الأصل "أنا قوى" أو "إنني بصحة جيدة" أي أنه يشتمل على معنى المقاومة والصلابة وعدم الخضوع للتأثيرات، والقدرة على ترك بصمات قوية عليها، وهذا التعريف يتفق مع الرأي القائل بأن القيم الفلسفية وإن كانت تقويمات بشرية إلا أن وجودها يجعلها مستقلة عن عالم الأشياء⁽⁶⁾.

وهناك من يذهب كذلك، إلى أن "لفظة القيمة باللغة الأوروبية القديمة VALERE تعني ما هو ثمين⁽⁷⁾". كما جاءت في قاموس علم النفس بمعني قيمة وجمعها قيم أي قدر وأهمية وقدر القيمة تعني (Evaluation) التقييم أي التثمين، تقدير القيمة⁽⁸⁾.

ومن الواضح بعد هذا العرض السريع، لمعنى القيمة لغة أن معنى القيم في كثير من اللغات متقارب وهدفها واحد والتي من شأنها الارتفاع بالإنسان إلى العلا عن طريق الاستقامة والاعتدال والثبات الذي تحققه القيم.

تعريف القيم اصطلاحاً: إذا كان قد حدث الاتفاق على معنى القيمة لغة؛ فإنه قد اختلف حولها معنى، ويرجع الاتفاق والاختلاف إلى أن المجتمع اتفق لغة على أن القيم تعني القوة والاعتدال والاستقامة، ويرجع الاختلاف اصطلاحاً إلى نظرة الإنسان إلى هذه القوة والاستقامة وهذا الاعتدال⁽⁹⁾.

ومن ثم اكتنف هذا المفهوم الغموض وتعددت اتجاهاته الأمر الذي حدا ببعض الباحثين إلى القول عنه هناك في ميدان البحوث في القيم على وجه الخصوص، جذب في النظريات المتناسقة، وخصب في النظريات المتضاربة⁽¹⁰⁾.

ومن ثم تعددت التعريفات بتعدد الاتجاهات فهناك من عرفها بأنها "معايير ومقاييس الفعل البشري ومحددات السلوك وضابط أهداف النشاط الإنساني، ومسيرة البشرية في المجالات جميعاً" (11).

وقيل هي "مجموعة القوانين والأهداف والمثل العليا التي توجه الإنسان سواء في علاقته بالعالم المادي أو الاجتماعي أو السماوي" (12).

كما عرفت بأنها "هي" الوجود من حيث كونه مرغوباً فيه، أو موضوع رغبة ممكنة فهي إذن ما نحكم بان من الواجب تحقيقه" (13).

أما لأفل (Luveal) فيعرفها بأنها "موضوع الميول والرغبات والتقديرات التي تؤلف ميداناً مستقلاً تماماً عن ميدان الوجود وتؤسس أحكاماً خاصة تتعلق بالتقديرات مردها إلى الانفعال ولا ترجع إلى العقل" (14).

وهناك اتجاه آخر يعرفها بأنها نوع من الاتجاهات: فيذهب -ماكين- إلى أن "القيمة مكوناً أو مفهوماً يتأتى من خلال الارتباط بين مجموعة معينة من الاتجاهات، فقيمة المساواة، على سبيل المثال، إنما تتحدد من خلال اتجاهات الفرد حيال الأقليات، والجماعات العنصرية والفقراء والتمييز العنصري في المدارس، وما إلى ذلك وعلى هذا فإن تحليلاً عاملياً لمجموعة أو قائمة من الاتجاهات إنما يفضي في رأيه إلى عدد من القيم" (15).

وهكذا فإن التعريفات السابقة لمفهوم القيمة تمكننا من إلقاء الضوء على أهم معالم طبيعة القيمة.

ثانياً: طبيعة القيم: لعلنا يمكننا معالجة طبيعة القيم من خلال إلقاء الضوء حول ثلاث مسائل:



المسألة الأولى: القيم غائية أم وسيلية: وهي ما جرت عليه العادة في التمييز بين القيم من حيث هي وسيلة مفضية إلى غاية، ومن حيث هي غاية تنشد لذاتها، فالأولى قيم خارجية أو تعد كوسيلة لتحقيق هدف ما وهي تختلف باختلاف حاجات الناس ومطالبهم، بينما الثانية تعد قيما باطنية أو ذاتية تستقل بذاتها ومن ثم فإن هذا النوع الأخير من القيم يكون تقديره في ذاته وتسمى القيم من هذا النوع بالقيم أو المثل العليا⁽¹⁶⁾.

إن مسألة القيم غائية أم وسيلية واحدة من المسائل التي اختلف الباحثون حولها فبعضهم يفصل بينهما، وهناك من لا يفصل بين القيم الغائية والقيم الوسيلية على اعتبار أن الغايات تنبع من العمل نفسه ولا تعتبر نهايات له مثل "جون ديوي"، وهناك من يميز بين القيم الغائية والقيم الوسيلية، ولكن يري بينهما علاقة وظيفية، فكل أنماط السلوك تعتبر وسائل لتحقيق غايات معينة، وليس بالضرورة أن تكون هذه الوسيلة مدركة شعورياً، وقد تكون هناك وسيلة واحدة لتحقيق عدة غايات أو عدة وسائل لتحقيق غاية واحدة. فترتيب أهمية القيم بالنسبة للفرد هو الذي يحدد ما هو غائي، وما هو وسيلي، وليس مضمون هذه القيم هو الذي يحدد ما هو غائي أو وسيلي⁽¹⁷⁾.

المسألة الثانية: القيم ذاتية أم موضوعية-القيم موضوعية أم ذاتية:

هذه المسألة اختلف الباحثون بصدها، هل القيم صفات عينية للأشياء بمعنى أن لها وجودا مستقلا عن العقل الذي يدركها؟ أم هي من وضع العقل واختراعه؟⁽¹⁸⁾. وعلى حين رأي البعض أن القيم موضوعية متصلة بعالم مثالي علوي ومستقلة عن وعي الإنسان بها، مثل أفلاطون، وأرسطو، ومور وغيرهم، رأى

البعض الآخر أن القيم لا يمكن أن تنفصل عن مشاعر الإنسان وخبراته، وأن هذه المشاعر والخبرات هي التي تضيف القيمة على الموضوعات محل التقويم مثل أصحاب الوضعية المنطقية⁽¹⁹⁾.

وعلى هذا فللقيم وجوداً موضوعياً مستقلاً عن الإنسان الذي يحكم بمقتضى تلك القيم، وإن حكمنا بأن شيئاً ما جميل يرجع إلى الصفات المحددة الثابتة الموجودة في الشيء الجميل على نحو وجود الذهب في أعماق البحر، أو الأكسجين في الهواء. على ذلك فإن الإنسان عند حكمة على الجمال إنما هو يكتشف ما هو موجود فقط⁽²⁰⁾.

والقيم بذلك لن تكون نابعة منا، بل إن الأشياء هي التي سوف تصبح مصدراً للقيم بما تحمله من صفات محددة⁽²¹⁾.

أما ذاتية القيم فهي تعني أنها تتعلق بالطبيعة النفسية والسيكولوجية للإنسان التي تشمل الرغبات والميول والعواطف... الخ⁽²²⁾.

إن القيم امتداد للحاجات الفسيولوجية للإنسان، فالحاجة هي أساس الكائن الحي بافتقاد شيء ما وقد تكون داخلية أو خارجية، وإشباع هذه الحاجة هو الذي يقدر قيمتها، ويرى بعض العلماء أمثال "ماسلو" أن مفهوم القيمة مكافئ لمفهوم الحاجة، كما يصدر بعضهم الآخر القيمة على أن لها أساساً بيولوجياً⁽²³⁾.

إن القيم الذاتية وسيلية أو نفعيه لأنها أدوات أو وسائل تستخدم للحصول على إشباع رغبات معينة، وهذا ما عبر عنه قاموس علم الاجتماع بأن القيمة هي "الاعتقاد بأن شيئاً ما ذات قيمة على إشباع رغبة إنسانية وهي صفة الشيء التي تجعله ذا أهمية لفرد أو جماعة"⁽²⁴⁾.



ويكتسب الشيء قيمته من خلال عملية التقويم التي يقوم بها الإنسان نفسه وبغير هذا التقويم من جانب الإنسان لا يصبح للشيء المعين قيمة⁽²⁵⁾.

المسألة الثالثة: القيم مطلقة أم نسبية.

رغم اختلاف القيم من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى، فإننا لا نعرف مجتمعاً واحداً غابت عن حياته القيم والمثل العليا، بل لا يمكننا تصور إمكانية تكوين الجماعات البشرية في أبسط صورها، كالأُسرة، دون أن تكون هناك دعامة خلقية ومن الواضح أن التزام أفراد المجتمع بمجموعة من القيم كائناً ما كان مصدرها، يمثل الأساس في استقرار الحياة في هذا المجتمع⁽²⁶⁾.

ولذا اختلف المفكرون حول طبيعة القيم من حيث الإطلاق والنسبية إلى فريقين: الرأي الأول: وفيه يذهب أنصاره إلى القول بأن القيم الأخلاقية مطلقة ثابتة لا تتغير بتغير الزمان أو المكان وأنها تتضمن قدراً مشتركاً بين الإنسانية كلها، فالخير هو الخير على مر العصور في مختلف الحضارات، والعدل أيضاً في كل الأزمان والمجتمعات، بل أننا لا نكاد نري قوماً ينكرون أهمية العدل مثلاً، أو يقولون بأنه رذيلة وليس بفضيلة فرغم عدم وجود شرائع، فليس ما يمنع من إمكان قيام أخلاقية مطلقة⁽²⁷⁾.

إن ثبات القيم واستقرارها سوف يظل أمراً نسبياً، فالقيم الأخلاقية والدينية والفنية ليست كلها ثابتة بنفس القدر بالنسبة للإنسان، والحقيقة أن القيم نفسها لا تتغير وإنما الذي يتغير هو إدراكنا لها أو نفاذ بصيرتنا إليها، ولهذا يقرر هارتمان Hartman أنه إذا تمياً للمرء القسط اللازم من التربية الأخلاقية فإن إحساسه بالقيم لا بد من أن يمكنه من إدراك المعايير الأخلاقية الأساسية⁽²⁸⁾.

الرأي الثاني: وفيه يؤكد أنصاره على أن وجود القيم أمر نسبي، فإذا زالت الأشياء وانعدم الأشخاص زالت القيم وانعدمت حتى عملية تفضيل بعض القيم على الأخرى لا معنى لها إلا بالنسبة للأفراد ومن هنا كانت القيم وقتية وغير دائمة⁽²⁹⁾.

فنسبية القيم وتغيرها لا بد منه تبعاً لتطور الحياة ومتطلبات الحضارة وضرورة التغير الثقافي الذي يمر به كل مجتمع، حيث أن الأخلاق والقيم الأخلاقية إنسانية في معناها الحقيقي وما دامت مطالب الإنسان متغيرة ومتطورة، فلا بد أن تكون قيمة الأخلاق متغيرة ونسبية تبعاً لذلك⁽³⁰⁾.

ونسبية القيم الأخلاقية أصبحت بمثابة حادث واقع لا يصح إغفاله، ولا ينفع البكاء عليه، ومن الأفضل الاعتراف به والانطلاق منه، للكشف عن مدى المطلب الأخلاقي وأثره في حياة البشر الراهنة⁽³¹⁾.

ثالثاً: مصادر القيم.

تعد قضية مصادر القيم واحدة من الموضوعات التي تناولها العلماء والمفكرون على اختلاف اتجاهاتهم بالبحث والدراسة، ولقد تعددت وجهات النظر حوله وأثار هذا الموضوع الكثير من أوجه الجدل والخلاف ودار الخلاف حول مصدر القيم هل هو الله؟ أم الإنسان؟ أم الطبيعية؟ وانقسم العلماء حول هذه القضية إلى آراء ثلاثة وهي علي النحو التالي:

المصدر الأول: وفيه يذهب أنصاره إلى القول بأن مصدر القيم الإنسان، ونفي هؤلاء أن يكون "الله" مصدراً للقيم، بل ظنوا أن الميتافيزيقا أو ما وراء الواقع شيء متنافر مع البحث العلمي التقريري، ومن أوائل من أرجعوا القيم إلى الإنسان الفيلسوف اليوناني بروتاجوراس "الذي عبر عن ذلك في قوله: "الإنسان مقياس كل



شيء⁽³²⁾. وقد تمسك بهذا الرأي الوجوديون والوضعيون والماديون وبعض العقليين من أمثال فولتير وهيوم في القرن الثامن عشر الميلادي، فقد أرجعوا مصدر القيم إلى الإنسان، وأن اختلفوا فيما بينهم في مصدرها الإنساني: هل هي حواس الإنسان أم عقله؟ أم القلب والوجدان الإنساني، أم الغريزة الإنسانية؟

المصدر الثاني: وفيه يذهب أصحابه إلى أن الله أو الدين مصدر كل القيم ومن أوائل من نادوا بهذا أفلاطون الذي قال: "إن الله مقياس كل شيء أنى الخير المطلق والوجود المطلق وهو القيمة العليا التي تستمد منها سائر الكائنات قيمتها بحسب قربها أو ابتعادها عنها"⁽³³⁾. وغي خفي أن أفلاطون قال بذلك رداً على كلام السوفسطائية التي دانت بأن الإنسان مقياس كل شيء، كما ذهب أفلاطون أيضاً إلى أن في الخير أو القوانين، وهو في ذلك يضع القيمة فوق الوجود الحسي، فهي المبدأ الأسمى للقيم، والله عنده الخير الأقصى⁽³⁴⁾.

كما ذهب القديس "توما الإكويني" إلى أن الله مصادر القيم، من خلال توحيده بين القيمة العليا والعلة الأولى أي "الله" بوصفه كائناً حياً أزلياً⁽³⁵⁾. كما ذهب كل فلاسفة الإسلام وغيرهم من مفكريه إلى أن الله سبحانه وتعالى مصدر كل القيم الأخلاقية والجمالية، ورفضوا أن تكون رغبات الإنسان ومشاعره هي مصدر القيم.

وقد اهتم كثير من الغربيين إلى ضرورة الدين كمصدر لكل القيم ويؤكد ذلك ما ذكره "تولستوي" الفيلسوف الروسي أن مصدر القيم هو الدين في كتابه "الآفات الاجتماعية" كما يؤكد على أنه لولا الدين لأصبح الناس في مصاف العجماوات، بل أخط منها مترلة⁽³⁶⁾.

أما عن الدين الإسلامي وموقفه من مصدرية القيم فإنه يؤكد أن القيم مصدرها الله سبحانه وتعالى، ويؤكد ذلك ما جاء في كثير من آياته مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾⁽³⁷⁾. وكان رسول الله ﷺ خلقه القرآن.

المصدر الثالث: وينقسم أصحاب هذا الرأي إلى فريقين.

الأول: ذهب إلى القول بأن مصدر القيم شيء غير الإنسان وغير الله ويمثل أصحاب هذا الاتجاه "كائط" الذي رأى أن السلوك الديني عند الشخص وهو الاعتقاد بوجود الله وخلود النفس يرد إلى حاجة لدى الشخص تتولد من علاقته بمثله الأعلى الخلقى وهو مثل أعلى يتمثل في مبدأ "الواجب" وهو الصادر عن اختيار حر ولي صادراً عن طاعة لسلطة خارجية⁽³⁸⁾. والثاني: رأى أن القيم منها ماهو مصدره الدين أو الله ومنها ماهو مصدره الإنسان؛ ولهذا فالقيم عندهم منها ماهو نسبي ومنها ما هو مطلق.

الرأي الثاني: يرى أصحاب هذا الرأي أن هناك قيما مصدرها الإنسان يضعها لتسيير حياته اليومية والقيم التي مصدرها الإنسان أو المجتمع قيم نسبية، تختلف من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر، وهناك من القيم ما هو مصدرها "الله" وهذه القيم ثابتة مطلقة، ووجب على الإنسان الالتزام بها مثل القيم الدينية، ويمثل هذا الرأي "د. زكى نجيب محمود" الذي ذهب إلى وجود قيم نسبية مصدرها الإنسان وقيم ثابتة مصدرها الله⁽³⁹⁾.



من خلال العرض الموجز لمصادر القيم وانقسام الفلاسفة والمفكرين ورجال

الدين حولها يلاحظ: أن القيم الوضعية والتي ترجع في مصدرها إلى الإنسان لا تستحق الاعتماد عليها اعتماداً كلياً في جميع شيء وأن الحياة إذا لم توضع على أساس من القيم الدينية، وبمعنى آخر فإنها لا تستطيع وحدها أن تضمن للفرد وللمجتمع أن يعيش حياة سعيدة أو توفر له السعادة لأسباب منها:

أ- إن عقول العلماء والمفكرين والفلاسفة الذين يضعون أسس هذه القيم الوضعية عاجزة مهما قويت على الإحاطة بجميع مصالح المجتمع البشري، كما أنها قاصرة عن تقنين هذه القيم بما يتفق مع الطبائع المختلفة.

ب- إن القيم الوضعية لا تستطيع أن تؤثر في معنويات المجتمع تأثيراً قوياً كما يجب حتى تجعل من أفرادها وأبنائه أصحاب أخلاق مثالية.

ج- إن القيم الوضعية توضع لحفظ النظام العام في حياة المجتمع ولا تعالج إصلاح القلوب والضمائر، أما القيم السماوية فإنها تقوم بإصلاح القلوب والضمائر لكل شيء وتكسبه قوة العقيدة والإيمان والسلوك الحميد.

د- إن القيم الوضعية لا تستطيع أن تخفف من محبة الدنيا وحب المادة، أما القيم الدينية فإن من خصائصها القدسية التي تخفف من محبة الدنيا وحب المادة الوضعية.

هـ- إن القيم الوضعية لا تستلزم الخوف من الله الواحد، بل الخوف من سلطة الحكومة والفرد، أما الدينية فإنها تدعو إلى الخوف من الله كما أنها تأمر بالطاعة لله وأولى الأمر.

وبهذا دعا "جارودي" الغرب إلى الأخذ بالقيم والمبادئ الإسلامية والإيمان بالله الواحد وكتبه ورسله بدلا من الإيمان بالصنمية والتي تتمثل في التنمية والتقدم والفردية وتمجيد الأمة وأصنام القوة المسلحة والجيش والجرارة وغيرها من أصنام وطواطم⁽⁴⁰⁾.

المبحث الثاني: تصنيفات القيم.

يصح القول بأن مجال تصنيف القيم لا يزال من المجالات المحفوفة بالكثير من المخاطر، نظراً لما يكتنف القيمة نفسها من حيث طبيعتها وخصائصها ومفهومها من غموض واختلاف في الرأي، وقد يرجع الأمر في ذلك إلى اختلاف نظرة المفكرين والفلاسفة إلى كل ذلك، تبعاً لاختلاف مناهجهم الفكرية ومدارسهم الفلسفية، ولهذا فقد قرر كثير من الباحثين الذين تعرضوا لدراسة القيم إلى أنه من العسير تصنيفها تصنيفاً يتفق عليه الجميع، فعلى حد قول أحد الباحثين: "نحن لم نكشف بعد تصنيفاً شاملاً للقيم"⁽⁴¹⁾.

ولهذا السبب وجد الكثير من أبحاث العلماء تتجنب كلية أية محاولة لتصنيف القيم أو تميز بعضها عن بعض. والواقع أنه مهما يكن في تصنيف القيم من قصور عن الإحاطة بكل أنواعها، فإن التصنيف أمر ضروري لدراساتها، "فما دنا في مجال البحث العلمي، فإن أي تصنيف أياً كان خير من عدم التصنيف"⁽⁴²⁾.

وإذا كان هناك عدم اتفاق يتم على أساسه تصنيف القيم، فلا يرجع ذلك إلى صعوبة دراسة القيم أو قصور لدي الباحثين ولكن لتعدد وجهات النظر التي يتم على أساسها تناول موضوعات ومجالات القيم.



وبجدر بنا في هذا الصدد أن نشير في لحظة سريعة وموجزة إلى بعض التصنيفات المختلفة التي أوردها الباحثون في ميدان القيم ، فقد أدرج الرفاعي بكرة القيم ضمن تصنيفه لها في مسوين هما:

قيم المستوى الأول: وهي القيم المحورية أو القيم الأم، وعرفها بأنها: تلك القيم الحاكمة أو الملزمة والتي ترتبط بالعقيدة والشرعية ارتباطاً مباشراً وتستمد قوتها وأهميتها منها، ومن ثم فهي المعايير والمحددات الأساسية التي توجه سلوك الإنسان في المجتمع وتقننه حسب الوسع والطاقة والقدرة والمسألة، كما أنها المرجع لكل أحكامه، وتنقسم هذه القيم إلى قسمين:

القيم العقدية: وهي القيم المرتبطة بالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، والإيمان بالغيب والإيمان بقضاء الله وقدره خيره وشره، حلوه ومره.

القيم التعبدية: ويقصد بها القيم التي تحدد الكيفية التي يسلكها المؤمن في القيام بفرائض الدين المختلفة، وتشمل: الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج وسائر ما أمر الله تعالى به، واجتناب ما نهى الله عنه.

ومصدر هذين القسمين من القيم جميعاً هو الوحي السماوي بالكيفية التي رسمها وبالصورة التي حددها، وليس فيها مجال لأي عالم أو مفكر أو مجتهد لأن يزيد عليها أو ينقص منها.

ومن هنا كانت قيماً ملزمة لكل مؤمن بها، حاكمة لجميع سلوكه وتصرفاته بعد أن اعتقدها وصدق بها، ولا يجوز له بعد ذلك الخروج عليها بل يدافع عنها ويتحمس لنشرها وإقامتها، ويجعلها مرجع أحكامه، وإطار سلوكه وتصرفاته في كل ما يربطه بالله وبالكون وبالحياة.

أما قيم المستوى الثاني: فهي قيم العبادة اليومية في جميع مجالات النشاط والعمل والعلاقات الاجتماعية المختلفة، وهي التي تحدد أنماط السلوك المرغوب فيه في جميع هذه المواقف، ويسترشد بها الأفراد في جميع مناشطهم وأدوارهم ومراكزهم، وهذه القيم هي التي تحدد شكل الحياة في مجتمع معين أو جماعة معينة لأنها تشمل جميع المجالات القيمية المختلفة، الاقتصادي منها والسياسي والاجتماعي والتربوي والعلمي، إلى آخر هذه المجالات (43).

أما جابر قميحة فيصنف القيم إلى: قيم سلبية: وتتجلى في هجر ما نهى الله عنه من شرور وموبقات كشرب الخمر والزنا والكذب والسرقة، وقيم إيجابية: وهي التي كلف المسلم بالتحلي بها وأخذ نفسه بمقتضاها مثل الصدق والأمانة والرحمة وصلة الرحم والكرم وحسن الجوار، ويرى أن المسلم مطالب بالتنوعين معاً، مطالب بترك ما نهى الله عنه ومطالب بفعل ما أمر الله به (44). مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (45).

وهناك تصنيف حسب المصدر فهناك القيم الإنسانية التي مصدرها الإنسان والقيم الدينية التي مصدرها الدين وهذا التقسيم هو الذي تسير عليه هذه الدراسة، نظراً لأن موضوعها القيم الدينية فهي تركز عليها مع المقارنة بينها وبين القيم الإنسانية التي مصدرها الإنسان.

وخلاصة القول أن هناك نظره مختلفة إلى القيم لدى الباحثين حيث قسمها كل منهم طبقاً لما يراه، أو طبقاً لأغراضها داخل المجتمع، ومدى أهميتها للفرد والمجتمع، غير أن القيم الدينية شاملة لجميع القيم، والإمام بما يؤدي للإمام بالقيم الأخرى؛ لأن الإنسان المتمسك بالقيم الدينية يمكنه أن يؤدي ما كلف به اتجاه خالقه، واتجاه نفسه، واتجاه مجتمعه.



المبحث الثالث: القيم الدينية دراسة موجزة

أولاً: مفهوم القيم الدينية.

عرفت القيم الدينية تعريفات متعددة منها أنها المبادئ السليمة ومجموعات الفضائل التي هي وليد الدين الصحيح لتوجيه سلوك الإنسان⁽⁴⁶⁾، وموضوعها في الإسلام الحياة بكل ما فيها، وهي مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، فهي لذلك مفروضة على المسلمين، وهم ملزمون بتطبيق مبادئ ومقاييسها.

ويعرفها مقدار يالجن: "...بأنها ضرب من النظام المتعالى على الواقع، يستمد قيمته من إرادة الله ومن الإنسان والوجود المادى. وهذه المثالية، معطاة قد أخذت مكانها في فطرة الإنسان باسم الحاسة الخلقية والشعور الخلقى، وتحت دافعية هذا الإحساس أو ذلك الشعور يحاول الإنسان التسامى به إلى ذلك المثال وتقليده، وفي ضوئها يميز بين العمل الأخلاقى واللاخلاقى، وبين درجات القيمة الأخلاقية للأفعال الإنسانية، وقد استعملت كلمة القيمة بصفة عامة في قيمة الإسلام كأحكام ومبادئ سليمة وهادية ومرشدة في هذه الحياة⁽⁴⁷⁾.

ويركز محمد توفيق سبيح على البعد المعرفى العقدي للقيمة، فيراها على أنها "...تلك العقيدة المتكاملة التي يتحرك بها المسلم في مجال الحياة عابداً لربه ومجاهداً في سبيله وساعياً في الخيرات بإذنه... وهذه العقيدة إيمان وثيق بالله... وثقة تامة في عدله وقضائه وتصديق شامل بكتبه ورسله... ومعرفة يقينية باليوم الآخر على نحو ما ورد في القرآن والسنة المطهرة، فإذا ما استقرت هذه العقيدة في وجدان المسلم دفعته إلى البذل والتضحية وأداء الواجب الذي يكلف به أو يطلب منه⁽⁴⁸⁾.

ويؤكد محمد البهي على مصدر القيم الإسلامية في وصفه إياها فيذكر
..القيم الإسلامية كلها يجسدها الله - سبحانه وتعالى- في ذاته وصفاته في وحدة
متكاملة " فالله "جمله من القيم العليا، كونت ذاتية ذاته، وليست ذاته خارجة عن
هذه القيم، وليست هذه القيم إضافات عارضة لإلي ذاته.. وإن عبادته تعلق بهذه
القيم، وارتفاع إليها، ومحاكاة لها في السلوك والتصرف (49).

ويؤكد محمد قطب على بُعد الطاعة لله سبحانه وتعالى على أنه جوهرًا
للقيمة، فيقول: "إن القيم كلها هي ما يكون من عند الله - سبحانه وتعالى- متمثلة
في أوامره ونواهيه، والتي تشكل شخصية الإنسان المسلم وفقاً للصورة التي ارتضاها
خالقه عز وجل (50).

ويرادف محمد إبراهيم الشافعي بين القيمة والفطر، فيرى القيمة على أنها
..ما تتضمنه فطرة الإنسان من سلامة واستقامة وثبات في الإقرار بربوبية الخالق -
سبحانه وتعالى- ووحدانيته.. وهذه القيمة هي التي تبقى وقت ابتلاء الإنسان، حيث
توجه سلوكه وفكره مباشرة إلى مصدر (صاحب) هذه القيمة، وهو الله - سبحانه
وتعالى- يدل على ذلك التجاء الإنسان بفطرته إلى الله تعالى والاعتصام به وقت
الشدة والفرع (51).

ثانياً: أهمية القيم الدينية بالنسبة للفرد و المجتمع وبيان أهدافها.

إن قيام أي حضارة وازدهارها أو تأخرها أو سقوطها، إنما يرجع إلى المعنى
الذي يستقر في أذهان أفراد الأمة عن القيم المختلفة في الحياة، فهي التي تعطى
للمجتمع شكله وشخصيته وهويته كما أنها تعد الصورة التي يكون عليها
المجتمع (52).



فالقيمة ليست شيئاً مجرداً مستقلاً في ذاته بعيدة عن سلوك الإنسان بل هي مندججة في السلوك نفسه، ولا تنفصل عنه، وهي تشبه ربن السفينة الذي يجريها ويرسيها عن قصد مرسوم، وإلى هدف معلوم، فإذا صلح الربان نجت السفينة من الغرق، كذا إذا صلحت القيم نجح الإنسان من المفاصد⁽⁵³⁾.
فالقيم كموجهات للسلوك الاجتماعي مهمة في حياة الفرد والجماعة وهي بذلك جزء لا يستهان به في الإطار المرجعي لسلوك الحياة الاجتماعية بصفة عامة.

ولا تقتصر أهمية دراسة القيم الأخلاقية على مجال واحد فقط كالجمال الفلسفي مثلاً، بل تتعداه إلى جميع ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية حيث إنها من المفاهيم الجوهرية في جميع الميادين وتمس جميع العلاقات الإنسانية في كافة صورها وأشكالها⁽⁵⁴⁾.

وتعمل القيم الدينية على بناء حياة الإنسان من خلال تقديم الخير وبذلك التضحية، ومقاومة الانحراف لأنها ربانية المصدر، والإيمان بها يستلزم العمل: لأنها ضوابط وحوافز بين الإنسان وربه، وبين الإنسان ونفسه، وبين الإنسان والإنسان⁽⁵⁵⁾. ولا شك أن القيم المستمدة من الأديان السماوية تعد السبيل إلى توجه الإنسان إلى الخير العام.

فالقيم الدينية تسمو بالفرد وترفعه فوق الماديات الحسية من مستوي الحيوانية إلى مستوى الإنسانية الرفيعة بكل ما فيها من مثل ومبادئ ومعايير ومشاركة وجدانية، وهي في الوقت نفسه تعتبر عاملاً هاماً وفعالاً في ربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض، وتوحيد وجهتهم، ومساعدتهم على تحديد هدفهم، والسعي الجاد

للوصول إليه. هذه حقيقة واضحة إذا أمعنا النظر في حكمة هذه القيم والمعاني الكبيرة التي تحملها، وهي واضحة في كثير من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية ولا يمكن تحقيق السعادة بدون اتخاذ هذه القيم طريقة ومنهجاً في الحياة الفردية والاجتماعية معاً⁽⁵⁶⁾.

فلنأخذ "الأمانة" مثلاً من أمثلة القيم الدينية والمكارم الأخلاقية، فالأمانة بوصفها خلقاً ثابتاً في الفرد المسلم معقد من معاهد الروابط الاجتماعية، تتعقد عليه ثقة الناس بما يضعون بين يديه من مال أو سلطان، وبما يمنحونه من وجاهة وتقديم، وبما يكونون إليه من أمور عامة أو خاصة، ونستطيع أن نبي على هذه المقدمة، أنه متى اتمارت في الإنسان قيمة الأمانة انقطعت ما بينه وبين مجتمعة رابطة من الروابط الاجتماعية، وغداً الناس لا يأمنون على أي شيء ذي قيمة معتبرة لديهم، خاصاً كان ذلك أو عاماً، ولأنهم يقدرّون أنه سوف يسطو عليه لنفسه، بعد أن أمت رذيلة الخيانة هي الخلق الذي خبروه فيه. وفي ضوء ما تقدم تبدو أهمية القيم الدينية في حياة الفرد والمجتمع لأنها تمثل ركناً أساسياً في تكوين العلاقات بين الأفراد، وتسهم بشكل فعال في تحديد طبيعة التفاعل بينهم، إضافة إلى أنها تشكل معايير وأهدافاً تنظم سلوك الجماعة وجهه كما أنها للفرد بمثابة دوافع محرّكة لسلوكه ومحددة لهذا السلوك. وأما ن الأبعاد المهمة المكونة لشخصيته فهي دوراً فعالاً في تكامل الشخصية المسلمة وتصل بها إلى كبل تقدم ورقي⁽⁵⁷⁾.

وبالجملة فالقيم الدينية هي التي تسيّر نظام الحياة الإسلامية، ففي إطار أمكن التكامل بين الدين والدنيا، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْسَ نَصِيْبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾⁽⁵⁸⁾. هذا وتمثل أهمية القيم حسب أهدافها فيما يلي:



1- الأهداف الدينية: وتتمثل في الوحدة التي هي غاية رجل الدين والذي يسعى إلى فهم الكون من حيث هو وحدة كل متصل حيث يرغب في الصول بينه وبين الله، كما أنها تضي على الإنسان الأمان والطمأنينة والراحة النفسية، إذا ما التزم بها عن رغبة داخلية⁽⁵⁹⁾.

2- الأهداف الاجتماعية: وتتجلى في محبة الناس والتعاطف معهم، والإنسان الاجتماعي يقدر الناس بوصفهم غايات، ويرى في الحب الصورة الوحيدة للملائكية للصلات المتعددة بين الناس، ولذلك فهي تساعد المجتمع على مواجهة التفكك، وتحدد له أهدافه ومثله العليا ومبادئه الثابتة والمستقرة، وتساعد على مواجهة المتغيرات التي تحدث فيه، بتحديد الاختبارات الصحيحة التي تسهل على الناس حياتهم وتحفظ لهم استقرارهم وكيانهم في إطار موحد، كما أنها تقي المجتمع من الأناية الفردية ونزاعات الشهوات الطائشة، حيث تحمل الأفراد على التفكير في أعمالهم على أنها محاولات للوصول إلى الأهداف في غايات في حد ذاتها.

كما أنها تزود المجتمع بالصيغة التي يتعامل بها مع العالم وتحدد له أهداف ومبررات وجوده، وتعطي نمطاً معيناً من الشخصية الإنسانية القادرة على التكيف الإيجابي في المجتمع سواء المحلي أو الدولي⁽⁶⁰⁾.

3- الأهداف النظرية: وتتمثل في الاهتمام الموجه للكشف عن الحقيقة دون النظر إلى المنفعة أو الجمال، مستخدماً المنهج العلمي النقدي، فالشخص النظري هو الذي يسعى وراء وجوده التماثل والتباين في الأشياء دون النظر إلى المنفعة، بل الاهتمام والمقصد هو البحث عن المعرفة⁽⁶¹⁾.

4- الأهداف الجمالية: وتستخلص من القيم الجمالية حيث يسعى رجل الجمال وراء الشكل والتناسق فيحكم على كل جزء من حيث التناظر والتناسب، وينظر إلى الحياة على أنها أصوات تتوالى الواحدة بعد الأخرى مستهدفاً كلا منها في ذاتها فيتزع إلى الفردية والاكتفاء الذاتي⁽⁶²⁾.

5- الأهداف الاقتصادية: تتمثل في الاهتمام بالنتائج العلمية والمنافع المرتقبة ورفع المستوى المعيشي للإنسان إذا ما التزم بقيم الاقتصاد التي يحددها القانون التجاري⁽⁶³⁾.

6- الأهداف السياسية: ويعني بها السعي إلى القوة والسلطان ولا تقتصر على السياسة بل تتعداها إلى سائر المجالات، فالحكم صاحب القيم والمبادئ يظل محل احترام الجميع حتى لو ترك السلطة، والحاكم الذي لا يلزم بأي قيم ومبادئ يظل محل استنكار وكراهية، من الرعية حتى ولو لم يصرحوا بذلك⁽⁶⁴⁾.

7- الأهداف التربوية: فتتضح أهمية القيم في مجال التربية والإرشاد النفسي، ويبدو ذلك بصفة خاصة في انتقاء الأفراد الصالحين لبعض المهن مثل رجال الدين ورجال السياسة والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين وغيرهم⁽⁶⁵⁾.

8- أهداف أخرى، فهي تعمل على ربط أجزاء الثقافة بعضها ببعض الآخر، فتربط العناصر المتعددة والنظم التي تبدو متعارضة فكأنها تعمل على إعطاء هذه النظم أساساً عقلياً يستقر في ذهن أعضاء المجتمع المنتمى إلى هذه الثقافة أو تلك⁽⁶⁶⁾.

فالقيم تعمل على إيجاد نوع من التوازن والنبات للحياة الاجتماعية كما أنها عامل دعم واستمرار للحياة الاجتماعية وبدونها تفقد الحياة مقومها الأساسي بل بدون القيم قد تصبح الحياة مستحيلة.



كما ترجع أهمية القيم إلى كونها تحقق أو تؤكد الهوية الثقافية وتحقيق للفرد والمجتمع الإحساس بالأمان فهو يستعين بها في مواجهة ضعفه وفي مواجهة التحديات التي تواجهه وتعطى للفرد فرصة التعبير عن نفسه، مؤكداً ذاته عن فهم عميق لها، كما أنها تعمل على ضبط الفرد لشهواته ومطامعه كي لا تغلب على عقله ووجدانه لأنها تربط سلوكه، وتصرفاته بمعايير وأحكام يتصرف في ضوءها وعلى هديها، في الحكم على الخطأ والصواب والحسن والقبيح والخير والشر⁽⁶⁷⁾.

مما سبق يتضح ما للقيم من أهمية في تحقيق التوازن النفسي للفرد وتحقيق تكيفه مع الجماعة. وفقدان الإنسان لقيمة إنما يؤدي بالضرورة إلى فقدان هذا التوازن وما يصاحب ذلك من شعور بالضيق والاضيقاض. بمعنى أن انعدام القيم وجفاف نبعها ومعينها إنما يقضي إلى التوتر والقلق⁽⁶⁸⁾.

فالقيم الدينية تعمل على بناء حياة الإنسان من خلال تقديم الخير وبذلك التضحية، ومقاومة الانحراف لأنها ربانية المصدر، والإيمان بها يستلزم العمل: لأنها ضوابط وحوافز بين الإنسان وربه، وبين الإنسان ونفسه، وبين الإنسان والإنسان. ثالثاً: خصائص القيم الدينية.

تعد قضية القيم الدينية والدعوة إليها واحدة من أهم القضايا التي ينادي بها العلماء في كل عصر، وقد يتساءل البعض لماذا تحرص الأغلبية من علماء الدين والمفكرين والفلاسفة الإلهيين على القيم الدينية؟ ولماذا الدعوة إليها دائماً والمحموم عليها دون غيرها؟ وللإجابة على ذلك يجب الوقوف على أهم الخصائص التي تتميز بها القيم الدينية عن غيرها.

إن القيم الدينية تتميز بعدة خصائصها من أهمها، أنها تتميز بأنها قيم سامية، ويرجع سموها إلى أنها روحية لا مادية، ولهذا فهي تأخذ بيد الإنسان وترفعه إلى درجة السمو وذلك عن طريق إلهام العقل بالهداية وتوجيهه إلى الصالح، ولهذا وبسبب السمو الذي يتميز به القيم الدينية فهي تفي بحق الإنسانية وتخرج الإنسان الذي عانى بسبب بعده عن الدين الصحيح من القلق والاضطراب وفقدان مشاعر الأمن والسعادة والطمأنينة وانتشار الجريمة والعنف والإدمان والأمراض النفسية والعصبية وزيادة نسبة الانتحار والطلاق والاعتصاب والقتل وسيطرة مشاعر الاغتراب والوحشية واليأس والرعب الذي ساد معظم دول العالم المتقدم منها قبل المتأخر حضارياً، ولهذا نادي الحكماء بالعودة إلى الإيمان الذي يمثل طوق النجاة واستعادة الأمن والأمل والثقة والتفاؤل والعدل والمساواة⁽⁶⁹⁾.

كما تتميز القيم الدينية بأنها قيم ثابتة ومطلقة وترجع أهمية هذا الثبات في أنها تعبر عن المثل العليا التي ينشدها الإنسان لذاتها ولا يلتمسها لغرض يبتغيه من ورائها؛ لأن الأشياء التي يطلبها الإنسان لتحقيق أغراض معينة تعتبر قيماً نسبية متغيرة وليست مطلقة، والقيم النسبية هي من وضع الإنسان، والإنسان يتميز بالذاتية والأنانية والعصبية، وبالضرورة فإن هذه الخصائص الذاتية في الإنسان سيكون لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على القيم⁽⁷⁰⁾.

كذلك تتميز القيم الدينية بكونها ربانية المصدر الذي خلق الخلق وهو أعلم بما ينفعهم وما يضرهم قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾⁽⁷¹⁾. ومعنى كونها ربانية المصدر أي أنها لا تخضع لاجتهادات بشرية أو مذهب إنسانية فهي تستمد تعاليمها من الوحي المعصوم.



كما أنها تتميز بالوسيلة فلا إفراط فيها ولا تفريط نظراً لعدم تسليمها بالصدارة المطلقة للروح على المادة ولا للمادة على الروح، ولذا فهي تتميز القيم الإسلامية بالتوازن بين الروح والمادة، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (72).

وتتميز القيم الدينية كذلك في كونها قيم شاملة فهي تجمع بين جميع القيم الإنسانية من حق وخير وجمال... الخ وترتبط بينها وبين الدين برباط محكم، كما أنها تقدم رؤية شاملة للكون والإنسان والحياة؛ لأن الالتزام بها يحقق التحصين الكامل ويحول دون الافتراق، لذلك نجد أن المعارف المختلفة الألوان والأشكال والأسلحة التي تستخدمها أنظمة العولمة، إنما تدور رحاها في منطق العولمة والهيمنة التي تمارسها هو إبعاد الحياة عن الدين وتشكيلها بعيداً عنه أو فصل الدين عن الدولة، ويرجع ذلك إلى أن الدين والعقيدة تمثل أعلى درجات الحرية والاعتراف بالتنوع وأرقى أنواع الاختيار لتحقيق كرامة الإنسان، وهذا ما لا تريده أنظمة العولمة (73).

بجانب هذه الخصائص فهي تتميز بربط القيم الدينية بالعبادة التي هي من أركان الإيمان فالعبادات الإسلامية في حقيقتها تنتهي إلى تأثير القيم الخلقية والجمالية واليقينية، فالصلاة مثلاً لا تصح عند الله ما لم تنه عن الفحشاء والمنكر والبغى، والزكاة هدفها غرس الألفة ومشاعر الحب والرفقة وتوطيد العلاقة بين أفراد المجتمع، كما أن من أهم أهدافها الطهارة كما جاء في قوله تعالى: ﴿تُخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (74).

كما تتميز القيم الدينية بالتدرج في مجال السلوك، ولهذا فالقيم الدينية هامة بالنسبة لمرحلة الطفولة سواء المبكرة، أو المتأخرة نظراً لهذا التدرج الذي تتميز به في التطبيق، وقد كشفت الدراسات النفسية الحديثة عن أهمية القيم الدينية كالصدق والأمانة واحترام الآخرين خلال هذه المرحلة العمرية، وأن هذه القيم من تغيرها وتبديلها تدريجياً مع تقدم سن الطفل (75).

ومن أهم خصائص القيم الدينية أنها ستنتهي حتماً باكتشاف الإنسانية المنفتحة في العالم المتقدم لدى خصوبة وثراء القيم الإسلامية، فهي تقسوى فكرة التسامح والمرونة والتقوى، والانتماء والولاء للدين والوطن، وقبول الآخر وقبول التعددية بكل أنواعها من فكرية وسياسية ومذهبية والعمل على التنمية البشرية والارتقاء بها (76).

بخلاف القيم الوضعية فهي تقوم على أنه لا مكان للتقوى والانتماء والولاء، لا للدين ولا الوطن، بل للذاتية والمنفعة والمصالح الخاصة فوق كل اعتبار.

المبحث الرابع: مدخل إلى العولمة.

أولاً: العولمة بين اللغة و الاصطلاح.

تعريف العولمة في اللغة: العولمة ثلاثي مزيد، يقال عولمة على وزن قولبة، وكلمة "العولمة" نسبة إلى العالم -بفتح العين- أي الكون، وليس إلى العلم -بكسر العين- والعالم جمع لا مفرد له كالجيش والنفر.

فالعولمة كالرباعي في الشكل فهو يشبه (دحرجة) المصدر، لكن (دحرجة) رباعي منقول، أما (عولمة) فرباعي مخترع إن صح التعبير وهذه الكلمة بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في كلام العرب، والحاجة المعاصرة قد تفرض استعمالها، وهي تدل



على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى ومعناها: وضع الشيء على مستوى العالم وأصبحت الكلمة دارجة على ألسنة الكتاب والمفكرين في أنحاء الوطن العربي (77).

ويرى الدكتور أحمد صدقي الدجاني أن العولمة مشتقة من الفعل عولم على صيغة فوعل واستخدام هذا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعل، أي أن العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم (78).

هذا وننبه إلى أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرر إجازة استعمال العولمة بمعنى جعل الشيء عالمياً (79).

العولمة في الاصطلاح: لقد ذكرنا أن هذا المصطلح حديث ولم يدخل بعد في القواميس، ولكننا نفهم منه أنه يركز على اتجاهات كثيرة ومتعددة، هذه الاتجاهات نراها واضحة من خلال التعريفات التالية:

التعريف الأول: أطلق بعض الكتاب والمفكرين على العولمة اسم: "النظام العالمي الجديد" وهذا المصطلح استخدمه الرئيس الأمريكي جورج بوش -الأب- في خطاب وجهه للأمم الأمريكية بمناسبة إرساله القوات الأمريكية إلى الخليج بعد أسبوع واحد من نشوب الأزمة في أغسطس 1990م وفي معرض حديثه عن هذا القرار، تحدث عن فكرة: عصر جديد، وحقبة للحرية، وزمن للسلام لكل الشعوب وبعد ذلك بأقل من شهر أشار إلى إقامة نظام عالمي جديد يكون متحرراً من الإرهاب، وأكثر أمناً في طلب السلام، عصر تستطيع فيه كل أمم العالم أن تسنم بالرخاء وتعيش في تناغم (80). وربما يفهم من هذا التعريف -النظام العالمي الجديد- أنه سياسي فقط كلا، إنه سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي.

التعريف الثاني: العولمة هي العمل على تعميم غط حضاري يخص بلدا بعينه، وهي الولايات المتحدة الأمريكية على بلدان العالم أجمع، وعلى ذلك فالعولمة تعنى الأمركة وفرض النظام الأمريكي الاجتماعي والسياسي والأخلاقي والسلوكي على العالم، وهذا ما يعبر عنه الدكتور مصطفى محمود بقوله: "المصطلحات الجديدة مثل العولمة والكوكبة التي تتبادلها كرمز للتطور والتقدم، والحداثة هي مجموعة من الفخاخ اللفظية التي تحتوى على كثير من قلب الحقائق وعلى كم هائل من التبعية والتنازلات بالنسبة للدول النامية تنتهي بتفريغ المواطن من وطنيته وقوميته وهويته وانتمائه الديني والثقافي بحيث لا يبقى منه إلا خادم للقوى الكبرى التي تسمى نفسها بالنظام العالمي الجديد وما هو إلا استعمار جديد شامل وأمركة تتزعك من جذورك وتخلع عنك اسمك ورسمك وهويتك وتحولك إلى مرطون في بار أمريكي إنها قولبة جديدة للبلالين من دول أفريقية وآسيوية توضع في مفرمة السياسة الأمريكية، لتخرج وقد فقدت تنوعها الاجتماعي والبشرى، وتحولت إلى أبقار وديعة مستسلمة تحلب خيراها لصالح المصنع الكبير بمواصفات خطوط الإنتاج الجديدة التي تعد من الآن، والعولمة هي صناعة الأسواق الشاملة التي تضمن لأمريكا عالمية التصدير وأولوية السيادة، وصنع القرار وسيطرة رؤوس الأموال الأمريكية الفلكية على كوكبنا الأرضي بأكمله" (81).

والواقع أن هذا التعريف رغم أنه تعريف ساخر إلا أنه له ما يبرره من الواقع من حيث إن أمريكا هي الأقوى عسكريا واقتصاديا مما يجعلها في وضع المنتصر بعد أن خططت لانهيار الاتحاد السوفيتي - ومعلوم أن المنتصر هو الذي يفرض نظامه فضلا عن مواقفها الأخيرة في محاولة الانفراد بتسيير الأحداث العالمية طبقا لمصالحها



الذاتية البحتة، وقد يكون موقفها من الدول الإسلامية-العراق-السودان-إيران-خير دليل على ذلك.

وبالجملة فالعولمة: هي إلغاء الحدود الجغرافية والسياسية والقومية والدينية، فالعولمة هي انصهار العالم كله في وحدة شاملة تختفي معها القوميات والحدود والأوطان، كما تختفي فيها الفوارق بين البشر سواء كانت بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة، حتى يكون كل إنسان على ظهر كوكب الأرض مواطناً عالمياً، انتماءؤه الأول والأخير للعالم كله، وليس للبلد الذي ولد فيه أو الوطن الذي نشأ فيه⁽⁸²⁾.

وأرى أن إيجاد تعريف جامع للعولمة مسألة في غاية الصعوبة، وذلك لأن العولمة عملية مستعمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة الحقيرة. وإن كنت أنتهي إلى أن العولمة هي امتداد للتيارات الجارفة التي تهدف إلى تدمير العالم داخلياً، فهي في الأصل مؤسسة صهيونية تعمل على تحقيق أغراض اليهود وهذا هو التعريف الراجح.

ثانياً: نشأة العولمة.

يذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة ليست وليدة اليوم، بل هي عملية تاريخية قديمة مرت عبر الزمن ترجع إلى بداية القرن الخامس عشر إلى زمن النهضة الأوروبية الحديثة حيث نشأت المجتمعات القومية، فبدأت العولمة بيزوغ ظاهرة الدولة القومية مما زاد في توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محدوداً بحدود المقاطعة، ويدل على ذلك: أن العناصر الأساسية في فكرة العولمة وهي: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال

رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم يعرفها العالم من ذلك التاريخ. ولكن يقال: ثمة أمور مهمة جديدة طرأت على ظاهرة العولمة في السنوات الثلاثين الأخيرة منها.

- اكتساح تيار العولمة مناطق مهمة في العالم كانت معزولة، ومن هذه المناطق الدول الأوروبية الشرقية والصين.

- الزيادة الكبيرة في تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم والشعوب، وتنوع مجالات الاستثمار التي تنحى إليها رؤوس الأموال.

- النشاط المتزايد والفعال للشركات المتعددة الجنسيات في مجال تبادل السلع وانتقال رأس المال والمعلومات والأفكار، واتخاذها العالم كله مسرحاً لعملياتها في الإنتاج والتسويق، وما تبع ذلك من هدم الحواجز الجمركية وإلغاء نظام التخطيط وإعادة توزيع الدخل، والنظر في دعم السلع والخدمات الضرورية للسكان، تخفيض الإنفاق على الجيوش والجانب العسكري⁽⁸³⁾.

وذهب بعض الباحثين إلى أن نشأة العولمة كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت تنامياً سريعاً.

يقول إسماعيل صبري: "نشأت ظاهرة الكوكبة (العولمة) وتنامت في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي حالياً في أوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن اندماج شركات كبرى، أو انتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية⁽⁸⁴⁾.



وقد برزت في المنتصف الثاني من القرن العشرين نتيجة أحداث سياسية واقتصادية معينة منها: انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية عام 1961 ثم سقوط الاتحاد السوفيتي سياسيا واقتصاديا عام 1991 وما أعقبه من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتربع على عرش الصدارة في العالم المعاصر وانفرادها بقيادته السياسية والاقتصادية والعسكرية ومنها: بروز القوة الاقتصادية الفاعلة من قبل المجموعات المالية والصناعية الحرة عبر شركات ومؤسسات اقتصادية متعددة الجنسيات مدعومة بصورة قوية وملحوظة من دولها⁽⁸⁵⁾.

ويرجع صاحب كتاب فخ العولمة البداية الحقيقية للعولمة إلى عام 1995م، حيث وجه الرئيس السوفيتي السابق "غوربا تشوف" الدعوة إلى خمسمائة من قادة العالم في مجال السياسة والمال والاقتصاد في فندق "فيرمونت" المشهور في "سان فرانسيسكو" لكي يبنوا معالم الطريق إلى القرن الحادي والعشرين. وقد اشترك في هذا المؤتمر المغلق أقطاب العولمة في عالم الحاسوب والمال وكذلك كهنة الاقتصاد الكبار، وأساتذة الاقتصاد في جامعات "ستانفورد"، و"هارفرد" و"أكسفورد" واشترك فيها من السياسيين، الرئيس "جورج بوش" الأب، ووزير خارجيته "شولتز"، ورئيسة الوزراء البريطانية "مارجريت تاتشر"، ورئيس وزراء مقاطعة سكسونيا وغيرهم⁽⁸⁶⁾.

فالعولمة نشأت مع العصر الحديث وتكونت بما أحدثته العلم من تطور في مجال الاتصالات وخصوصا بعد بروز الإنترنت والذي أتاح مجالا واسعا للتبادل المعرفي والمالي، وارتباط نشأة الدولة القومية بالعولمة في العصر الحاضر فيه بعد عن

مفهوم العولمة والذي يدعو أساساً إلى نهاية سيادة الدولة والقضاء على الحدود الجغرافية، وتعميم مفهوم النظام الرأسمالي واعتماد الديمقراطية كنظام سياسي عام للدول.

ثالثاً: أهداف العولمة:

قبل أن نتناول أهداف العولمة، أود أن أشير إلى أن هناك أهداف حقيقية وأهداف وهمية، فالأهداف الوهمية يصرح بها أنصار العولمة في مقالاتهم وفي بياناتهم من حين لآخر، لكن الأهداف الحقيقية هي التي فيها مصالح الغرب فهم يخفونها ولا يظهرونها إلا لحبيهم أو إن شئت فقل لمن ينظر إلى العولمة على أنها فاتحة عهد جديد من النهضة والرقى، وعلى كل حال فإننا نشير أولاً إلى الأهداف المضللة أو الوهمية التي روج لها دعاة العولمة في الغرب وعملائهم في المنطقة العربية، ثم بعد ذلك نضع أيدينا على الأهداف الحقيقية للعولمة.

الأهداف الوهمية للعولمة:

أن العولمة تبشر بالازدهار الاقتصادي والتنمية والرفاهية لكل الأمم والعيش الرغيد للناس كلهم، والانتعاش، ونشر التقنية الحديثة، وتسهيل الحصول على المعلومات والأفكار عبر الاستفادة من الثورة المعلوماتية الحديثة، وإيجاد فرص الانطلاق للأسواق الخارجية، وتدفع الاستثمارات الأجنبية التي تتمتع بكفاءة عالية، وبالتالي ينتعش الاقتصاد الوطني والقومي.

إزالة الحواجز الرمانية والمكانية بين شعوب العالم لتتمكن الخدمات ورؤوس الأموال من الانتقال من مكان إلى مكان بسرعة وسهولة، ولذلك يدعو النظام العولمي إلى انتقال الثروة ورأس المال والخدمات والمنتجات انتقالاً حراً، ولكنه في



نفس الوقت يضع قيودا شديدة وحدودا مكثفة لمنع انتقال الأيدي العاملة من بلاد الشرق إلى بلاد العرب، وهذا يؤدي إلى إبقاء واستمرار البطالة في الشرق.

إزالة الحواجز السياسية والاقتصادية بين الدول لتسهيل العملية التجارية على النطاق العالمي، لضمان حرية تدفق السلع ورأس المال والأفكار والمبتكرات في كل أنحاء العالم بدون قيود.

التقليل من الحواجز الجمركية والضرائب التي تفرض الحدود والقيود على انتقال رؤوس الأموال من منطقة إلى منطقة ومن بلد إلى بلد.

هذه بعض الأهداف الوهمية التي يروج دعاة العولمة إليها من خلال هذا المسمى، ولكن هناك أهداف حقيقية نلخصها فيما يلي:

1- الأهداف والآثار الاقتصادية: إن العولمة تهدف إلى السيطرة التامة لا على العالم الإسلامي فقط بل العالم أجمع فهي "نوع آخر من الاستعمار الذي يهدف إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية عن طريق آلياتها واتفاقياتها، وسياسة الخصخصة في كثير من البلاد والشركات العالمية الكبرى ذات الجنسيات المتعددة" (87).

فهدفها التحكم في الاقتصاد العالمي وإخضاعه لمصالح الدول الكبرى، وذلك ما يؤدي إلى القضاء على اقتصاد دول العالم الثالث ونخبه، ولكن بطريقة مشروعة تسمى بحرية السوق، وإلا فخيرني بالله عليك كيف يمكن الجمع بين دولة قوية مثل أمريكا ودولة من دول أفريقيا الوسطي مثلاً؟

2- حل مشكلة الوفرة المالية الموجودة في الدول الكبرى: ذلك أن هذه الدول أصبح لديها فائض كبير من رؤوس الأموال التي لا تجد مجالا لاستثمارها، وهذا ما يؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات، كما أن استثمارها هناك لا يعطى سوى

عوائد منخفضة ومن هنا تتجه دول الغرب الرأسمالي إلى دول العالم النامي لكي تحول أموالها إلى أصول ثابتة حيث تدفع هذه الدول الفقيرة إلى بيع شركاتها ومؤسساتها الإنتاجية بأرخص الأسعار للمستثمر الأجنبي⁽⁸⁸⁾.

3- الهيمنة الأمريكية على دول العالم: ويكون ذلك من خلال القضاء على سلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي، بحيث تصبح الدولة تحت رحمة صندوق النقد الدولي، حين تستجدي منه المعونة والمساعدة عبر بوابة القروض ذات الشروط المحففة، والخاضعة لسيطرة الاحتكارات والشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاد الدول، ولعل تركيا والمكسيك وماليزيا من النماذج الواضحة للدول التي عصفت بها تيار العولمة لصالح المستثمرين الأمريكيين⁽⁸⁹⁾.

4- التذويب الحضاري لسائر الحضارات التي تحمل قيما مضادة لقيم الحضارة الغربية: وخصوصا الحضارات الشرقية مثل الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية، وهذا ما دعى إليه الكاتب الأمريكي "صموئيل هانتجتون" حين قال: إنه لا مجال ولا إمكانية للتعايش مع الحضارة الإسلامية، لأنها تختلف عن الحضارة الغربية، وأن المواجهة التي انتهت ضد الحزب الشيوعي تركت الفضاء مفتوحا أمام مواجهة جديدة لا تكون إلا مع الغرب وقيمه، والإسلام الذي هو غير قيم الغرب، بل هو مغاير للحضارة الغربية ولحقوق الإنسان، ولسيادة الحق والنظم الديمقراطية يجب مقاومته⁽⁹⁰⁾.

وهكذا يكشف لنا هذا الأمريكي عن النية المبيتة ضد الحضارة الإسلامية ومن هنا تريد العولمة إزاحة قيم الحضارة الإسلامية تحت عنوان إزالة الحواجز بين الشعوب بحيث يكون انتماؤهم للعالمية وليس للمحلية.



ولاشك أن هذا الهدف الأخير ينطوي على هدف أكثر خطورة وهو القضاء على الإسلام باعتباره المحرك الأول لهذه الحضارة، وهذا ما صرح به نيكسون في كتابة الفرصة الأخيرة حين قال: إنه بعد سقوط الشيوعية لم يعد هناك عدو سوى الإسلام.

رابعاً: مجالات العولة:

تظهر العولة في مجالات عديدة من مجالات الحياة أهم هذه المجالات، المجال الاقتصادي والثقافي والسياسي ونفصل القول فيما يلي:

أولاً: المجال الاقتصادي:

إن المجال الاقتصادي لمن أبرز مجالات العولة اتساعاً، فهو يعني إسقاط كل الحواجز والحدود والخطط والتوجيهات الدولية أمام حركة رأس المال دخولا وخروجاً واستثماراً، وهذا ما عبر عنه "روحية جارودي" بوحداية السوق، أي أن السوق في ظل العولة سيكون هو الإله الجديد المتوحد بالتصرف في كل شيء، وهو الذي سيحدد كل شيء دون خضوع لحظة أو سلطة⁽⁹¹⁾.

فالمجال الاقتصادي قد ارتبط باتفاقية التجارة الحرة، أو ما عرف باتفاقية (الجات) والتي تهدف في النهاية إلى فتح الأسواق، وخاصة في الدول النامية أمام الدول المتقدمة، التي اكتظت مخازنها وفقدت فرص التوزيع في الدول المتقدمة بسبب المنافسة الشديدة بينها، وافتتح الأسواق عن طريق رفع القيود الجمركية على السلع⁽⁹²⁾ والنتيجة البديهية لذلك كله هي: القضاء على الصناعات الوطنية الناشئة في البلاد النامية.

هذا ومن أبرز المظاهر الاقتصادية للعولمة زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية من خلال عولمة عمليات الإنتاج والتسويق لكثير من الصناعات الحديثة، ونمو حجم التجارة الدولية وتنوعها، وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، وزيادة عدد ونشاط الشركات متعددة الجنسيات⁽⁹³⁾.

ومن أبرز مظاهر عولمة الاقتصاد أيضا ظاهرة اندماج الشركات والمصارف وقد يأخذ الاندماج صورة تملك الشركات والمصارف الأضعف نسبيا وهي التعبير العملي لتركز رأس المال والإنتاج في ظل الرأسمالية المعاصرة⁽⁹⁴⁾.

ثانيا: مجال السياسة:

يقوم الجانب السياسي للعولمة على الحرية في صورها المتعددة، حرية العقيدة والفكر والتعبير، حرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب والانتخاب، وحرية الاختيار، ومن المظاهر السياسية للعولمة سقوط النظم الديكتاتورية والشمولية والاتجاه إلى الديمقراطية والتزوع إلى التعددية السياسية وتأكيد احترام وصيانة حقوق الإنسان⁽⁹⁵⁾.

فالعولمة السياسية في ظاهرها دعوة إلى الديمقراطية التي تعتمد على الدول الغربية والأخص أمريكا دون اعتبار للحدود السياسية، فهي حرية مطلقة الغريب في الأمر أن هذا المجال لا يكون إلا بعد المجال الأول وهذا هو الواقع بالفعل فلا بد من الهيمنة الاقتصادية أولا ثم بعد ذلك الهيمنة السياسية حتى تكون قرارات مجلس الأمن الأمريكية ملزمة عالميا.

إن المجال السياسي معناه الحفاظ على المصالح الأمريكية وأهمها النفط والسيطرة على المواقع الإستراتيجية في العالم، ولذلك قد يشكل هذا المجال الشكل النهائي للحكم.



هذا ومن مظاهر العولمة السياسية احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية طبقا لميثاق الأمم المتحدة وقد أدى تطور النظام العالمي إلى الاهتمام المتزايد بتلك الحقوق والحريات ويعتبر مبدأ التدخل لأغراض إنسانية أو التدخل الدولي الإنساني مثالا حيا لذلك الاهتمام ونذكر في هذا الصدد حالة التدخل الدولي ضد العراق (96).

ثالثا: مجال الثقافة :

العولمة الثقافية تعنى إزالة الحواجز والمسافات بين الثقافات بعضها البعض، بهدف سيادة ثقافية معينة من الثقافات على غيرها، نتيجة عالمية الاتصال، أي أنها تسعى لجعل البشر جميعا، صورة واحدة لثقافة واحدة، حتى عرف بعضهم (العولمة) بأنها، سيطرة ثقافية معينة على جميع الثقافات في العالم، أو كونية الثقافة بغية الهيمنة وسلب خيرات الشعوب لصالح تلك الثقافة (97).

وهي ليست وليدة اليوم، بل حصيلة فترات طويلة من الاستعمار، الذي ربط البلاد المستعمرة به لغويا، واجتماعيا، وسياسيا واقتصاديا عبر قوانين وضعتها الدول المستعمرة، واستمرت عليها المستعمرات بعد استقلالها (98).

ومعنى ذلك أن الصراع في عصر العولمة، لن يكون صراعا أيديولوجيا، أو اقتصاديا، بل سيكون صراعا ثقافيا، أو ما يسمى بـ (صراع الحضارات).

مظاهر المجال الثقافي:

في مجال دراسة العلوم الطبيعية والكيميائية وضعوا منهجا يقوم على أساس.

* العداء بين العلم والدين فقد حشروا في هذه العلوم نظريات ادعوا أنها علمية وهي مجرد خرافات إلحادية تهدم الأديان من أساسها مثل خرافة التطور التي أثبتت عشرات الأبحاث بطلانها.

* إهمال جهود العلماء المسلمين في مجال المنهج العلمي والنظريات العلمية. "ونسبة هذه العلوم إلى مفكري الغرب النصراني مع أن الحقيقة العلمية تقول بسبق علماء الإسلام في وضع المنهج العلمي، وابتكار كثير من النظريات العلمية" (99).

وفي العلوم الاجتماعية والنفسية وضعوا نظريات "فرويد" و"دوركايم" و"أوجست كونت" واليهودي "ليني بريل" كحقائق عملية، مع أنها نظريات باطلة تتعارض مع الدين.

وفي العلوم الاقتصادية فرضوا علينا نظرياتهم الرأسمالية والشيوعية وأهملوا النظرية الإسلامية في الاقتصاد حتى خرج شبابنا وهم جاهلون تماماً بالمفاهيم الاقتصادية الإسلامية وقل مثل ذلك في مجالات أخرى كثيرة (100).

كان الهدف العام من وضع هذا المنهج هو أن يخرج الطالب في النهاية وهو يقدس الفكر الغربي، ويهمل من حسه وشعوره الفكر الإسلامي والحضارة الإسلامية.

الهوامش

- 1- إبراهيم أنيس وآخرون. المعجم الوسيط، ج2، 1985، ص798. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- 2- الرازي: مختار الصحاح، 1982، 769، دار المنار.
- 3- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ج4، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده. القاهرة. 1952، ص. 170.
- 4- سورة الأنعام، الآية161.
- 5- عادل العوا: العمدة في فلسفة القيم. مرجع سابق، ص44-45.



- 6- يحي هويدى: مقدمة في الفلسفة العامة، ط9، دار الثقافة (القاهرة)، 1979، ص. 333.
- 7- فوقية حسين محمود: فلسفة القيم (محاضرات)، 1984، ص. 18.
- 8- حامد عبد السلام زهران: قاموس علم النفس. عالم الكتب. القاهرة. 1972، ص. 591.
- 9- الصاوي أحمد. القيم الدينية، 2005، ص9، مطابع وزارة الأوقاف.
- 10- فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، دار الكاتب العربي، 1996، ص. 17.
- 11- بركات مراد، 2001، 11:13.
- 12- محمد الهادي عفيفي: في أصول التربية. مكتبة الإنجلو المصرية. القاهرة. 1970، ص. 379.
- 13- عادل العوا: العمدة في فلسفة القيم. مرجع سابق، ص. 272.
- 14- عبد الرحمن بدوي: الأخلاق النظرية. وكالة المطبوعات. الكويت. 1975م، ص. 32 وما بعدها.
- 15- كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم. ص. 29.
- 16- فايزه شكري القيم الأخلاقية بين الإطلاق والنسبية، ط دار المعرفة الجامعية. 2002. ص. 48.
- 17- سهر بسويي خلف: القيم المتضمنة في بعض برامج التلفزيون، ص. 127.
- 18- فايزه شكري، 49 مرجع سابق.
- 19- سهر بسويي خلف: القيم المتضمنة في بعض برامج التلفزيون. مرجع سابق، ص. 25.
- 20- أميرة حلمي مطر: مقدمة في علم الجمال. دار النهضة العربية. بدون تاريخ، ص. 170.
- 21- محمد عبد السمیع عثمان: الفوارق القيمة بين الريف والحضر ودور التربية في معالجتها. مرجع سابق، ص. 45.
- 22- نازلي إسماعيل حسين: فلسفة القيم. مكتبة سعيد رأفت. طنطا. بدون تاريخ، ص. 43.
- 23- عبد اللطيف محمد خليفة: ارتقاء القيم، عالم المعرفة، الكويت، عدد160، إبريل 1992— ص. 41.
- 24- فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية. مرجع سابق، ص. 25-26.
- 25- محمد عبد السمیع عثمان: الفوارق القيمة بين الريف والحضر ودور التربية في معالجتها. مرجع سابق، ص. 40.
- 26- عبد الفتاح تركي: المدرسة وبناء الإنسان. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة 1983، ص. 189.
- 27- زكريا إبراهيم، 1969م. ص. 63.
- 28- المصدر السابق، ص. 63.
- 29- فايزه شكري، 2002، 52. مرجع سابق.
- 30- زكريا إبراهيم، 63 مرجع سابق.

- 31- عادل العو. مرجع سابق. ص21.
- 32- د. أميرة حلمي مطر. مقالات حول القيم والأخلاق، مكتبة مدبولي. ب.ت. ص. 58.
- 33- د. أميرة حلمي مطر: مقالات حول القيم والأخلاق، ص. 58.
- 34- د. صلاح قنصوه: نظرية القيم، ص. 19.
- 35- د. توفيق الطويل: أسس الفلسفة، النهضة العربية، القاهرة، 1967، ص. 303.
- 36- أبو نصر ميثر الطرازي الحسيني: الأخلاق في الإسلام، ص. 19.
- 37- المائدة: 15-16.
- 38- د. عثمان أمين: مقال نقد العقل الخالص لكانط، تراث الإنسانية، المجلد الأول، عدد 12، 1963، ص. 17.
- 39- زكي نجيب محمود: الكتاب التذكاري، المجلس الأعلى للثقافة، ص. 446.
- 40- مصطفى حلمي: الإسلام والمذاهب الفلسفة، دار الدعوة للنشر، ط1، 1405هـ — 1985، ص. 264-267.
- 41- عبد الرحيم بكره، القيم الأخلاقية لدي طلبة جامعة طنطا. ص. 20.
- 42- نفس المصدر، 23.
- 43- عبد الرحيم الرفاعي بكرة: القيم الأخلاقية لدي طلبة جامعة طنطا، مرجع سابق، ص. 24-26.
- 44- جابر قسيحة: المدخل إلى القيم الإسلامية، القاهرة، درا الكتب الإسلامية، ط1، 1984، ص. 41.
- 45- سورة الحشر: آية. 7.
- 46- علي الجمبلاطي، أبو الفتوح التوانسي، 1971، ص. 583.
- 47- مقفاد يالجن: الاتجاه الأخلاقي في الإسلام، دراسة مقارنة. ط1، مكتبة الخانجي. القاهرة، 1973، ص. 313، 3090.
- 48- محمد توفيق سبع: قيم حضارية في القرآن الكريم. ج2، دار المنار. القاهرة، 1984، ص. 151.
- 49- محمد البهي: الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر، مشكلات الحكم والتوجيه. ط2، دار الكتاب اللبناني (بيروت)، 1982. ص. 4.
- 50- محمد قطب: منهج التربية الإسلامية. ج1، ط10، دار الشروق (بيروت)، 1987، ص. 226.
- 51- محمد إبراهيم الشافعي: المسئولية والجزاء في القرآن الكريم ط1، بدون ناشر، 1982، ص. 190.
- 52- أحمد الأهواني، 35 مرجع سابق.
- 53- صلاح قنصوه، نظرية القيمة، ص. 74-75.



- 54- عبد الرحيم بكره. مرجع سابق. ص. 53
- 55- أنور الجندي: مفاهيم العلوم الاجتماعية والنفس والأخلاق في ضوء الإسلام، القاهرة: دار الإعتصام 1977، ص. 67
- 56- مقداد بالجن: التربية الأخلاقية الإسلامية، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 1. 1977، ص. 109
- 57- تنمية القيم الدينية وضح السويدي. ص. 74
- 58- سورة القصص: آية. 77
- 59- صلاح قنصوه، نظرية القيمة، ص 74- 75
- 60- على خليلي مصطفى أبو العينين: القيم الإسلامية والتربية، مكتبة إبراهيم حلي، المدينة المنورة، 1408هـ - 1988. ص. 37
- 61- الصاوي أحمد، 31.2005 مرجع سابق.
- 62- المصدر السابق
- 63- المصدر نفسه، 31-32.
- 64- نفسه.
- 65- حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي. علم الكتب. القاهرة. 1977، ص. 136
- 66- أسامة حسين باهي: الاختلاف والاتفاق القيمي بين طلاب المرحلة الثانوية ومعلميهم. رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية. جامعة الأزهر. 1983م، ص. 18.
- 67- الصاوي أحمد. مرجع سابق. ص. 32.
- 68- عبد الله محمد أحمد حريري: القيم في القصص القرآني الكريم. رسالة دكتوراه (غير منشورة). كلية التربية. جامعة طنطا. 1988، ص. 73
- 69- ينظر: عبد الحميد مدكور: الدعوة الإسلامية في عصر ثروة المعلومات ضمن المؤتمر السابع للفلسفة الإسلامية، كلية دار العلوم. جامعة القاهرة، أبريل 2002م، ص. 46، محمد فريد وجدي: الإسلام في عصر العلم، دار الكتاب العربي، بيروت ط 1، ب. ت، ص. 692- 693، هنري لنك: العودة إلى الإيمان، ترجمة د. ثروت عكاشة، دار المعارف، ط 3، 1964، ص. 81- 82، ص. 119- 121، محمد عبد الله الثقفي مع أرنولد تويني، الدار القومية للطباعة 1964م، ص. 34
- 70- الصاوي أحمد. مرجع سابق. ص. 40
- 71- سورة الملك. الآية 14.
- 72- سورة القصص، الآية. 77

- 73- بركات محمد مراد، مرجع سابق. ص 35-36.
- 74- سورة التوبة. الآية 103.
- 75- عبد اللطيف محمد خليفة: ارتقاء القيم، دراسة، عالم المعرفة، أبريل، 1992، ص. 22.
- 76- سالم محمود عبد الجليل: تجديد الخطاب الديني، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية العدد، 90، 2003، ص 5-6.
- 77- محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998م. ص 135، وينظر: يوسف القرضاوي المسلمون والعولمة، ط دار التوزيع والنشر الإسلامية. ص 9.
- 78- أحمد صدقي الدجاني، مفهوم العولمة وقراءة تاريخية للظاهرة: جريدة القدس، 6/2/1998م ص 13.
- 79- محمود فهي حجازي، مجلة الهلال. عدد مارس 2001، القاهرة. ص 87.
- 80- ينظر: مصطفى رجب، مقال بعنوان: مخاطر العولمة على المجتمعات العربية، مجلة البيان 2000/10/13م.
- 81- ينظر: مقال مصطفى محمود في مجلة البيان. مجلة إسلامية شهرية تصدر عن المنتدى الإسلامي. السعودية. العدد 652.
- 82- ينظر: احذروا الأساليب الحديثة. ص 379.
- 83- ينظر: جلال أمين ط دار الشروق ص العولمة. د. 26 وينظر: جلال أمين عولمة القهر. ط دار الشروق. ص 10 وما بعدها.
- 84- ينظر: محمود أحمد غازي العولمة أكبر التحديات الحضارية. د. ص 15.
- 85- ينظر: محمد سعيد أبو زعرور لعولمة. ص 18.
- 86- ينظر: هافس بيترمارتين، وهار الدشومان: فسخ العولمة: ترجمة د. عدنان عباس: وتقديم د. رمزي زكي، ط. عالم المعرفة والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت. ص 11.
- 87- ينظر: محمود أحمد غازي العولمة أكبر التحديات الحضارية للأمة الإسلامية في الحاضر والمستقبل. طبعة دار البصائر. ط 2008م. ص 39.
- 88- ينظر: إبراهيم عبد الشافي العولمة في ميزان الفكر الإسلامي والإنساني. ط 1424هـ/ 2004م. ص 25.
- 89- ينظر: هانش مارتين، هارالدشومان فسخ العولمة تأليف ترجمة عدنان عباس. ط عالم المعرفة. الكويت ط 2003م.
- 90- ينظر: الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام. ص 384.



- 91- ينظر: سعد صالح احذرنا الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام. ص. 386
- 92- ينظر: محمد إبراهيم القيومي إشكالات العولمة والتحدي الحضاري بين الإسلام والغرب بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الذي نظمته مؤسسة جوليبيكان البرتغالية. عام 2002م. ص 1 من بحث مقسدم إلى المؤتمر الدولي الذي نظمته مؤسسة جوليبيكان البرتغالية. عام 2002م.
- 93- ينظر: عاطف السيد، أبعاد وجوانب العولمة. ص. 53
- 94- ينظر: عاطف السيد العولمة في ميزان الفكر دراسة تحليلية، ط فلمنج للطباعة 2002م. ص. 54.
- 95- ينظر: المرجع السابق. ص. 57
- 96- ينظر: عاطف السيد العولمة في ميزان الفكر. ص. 58-59
- 97- ينظر: بربر علوي مجلة الوعي الإسلامي. سبتمبر 1999 مقال بعنوان العولمة وطريق الهيمنة. ص. 85
- 98- ينظر: القيم الأخلاقية ومدى تأثيرها بمتغيرات العلم الحديث، 132.
- 99- ينظر: سعد الدين صالح احذرنا الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام. ص. 206.
- 100- ينظر نفس المرجع.